القياس عند الفسوي (ت١١٣٤هـ) في شرحيه على شافية ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)

الباحثة : أشواق طالب حسين & أ. م. د غفران حمد شلاكة

جامعة القادسية – كلية الآداب

art.mas.arb24-6@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/٦/١١

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٥/٦/٢٩

الخلاصة :

تناول هذا البحث مفهوم القياس : لغةً واصطلاحاً عند القدماء والمحدثين ، مع بيان اعتماد الفسوي على القياس في استنباط الأحكام الصرفية في شرحيه المسمّيين : (شرح شافية ابن الحاجب) ، و(القيود الوافية في شرح الشافية) ، واستعرض البحث أقسام القياس التي اعتمدها الفسوي ، و سلط الضوء على أوجه الاختلاف في استعمال هذه الأقسام في المسائل الصرفية بين شرحيه ، مع دراسة بعض المسائل تطبيقاً للمقارنة بين شرحيه في استعمال القياس فيها .

الكلمات المفتاحية : الفسوي ، شافية ابن الحاجب ، الأحكام الصرفية

Analogical Reasoning (Qiyās) in Al-Fasawī's (d. 1134 AH) Commentaries on Ibn al- Ḥājib's (d. 646 AH) *Shāfiyah*

Ashwaq Talib Hussein & **Asst. Prof. Dr. Ghufran Hameed Shalaka**
University of Al-Qadisiyah – College of Arts
art.mas.arb24-6@qu.edu.iq

Date received: 11/6/2025
Acceptance date : 29/6/2025

Abstract

This study examines the concept of *qiyās* (analogical reasoning) both linguistically and terminologically, as discussed by early and modern scholars. It highlights Al-Fasawī's reliance on qiyās in deriving morphological rulings in his two commentaries: (*Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib* and *Al-Quyūd al-Wāfiyah fī Sharḥ al-Shāfiyah*). The study also explores the types of qiyās employed by Al-Fasawī and sheds light on the differences in how these types were applied to morphological issues across both commentaries. In addition, selected examples were analyzed to compare the use of qiyās in each commentary.

Keywords: Al-Fusawi, Shafiyya Ibn Al-Hajib, morphological rules

المقدمة :

اعتمد علماء اللغة على أدلة الصناعة في استنباط الأحكام الصرفية ، وكان للقياس دور بارز في هذا المجال ، إذ يُعدُّ من الركائز الأساسية التي يُلجأ إليها عند تعذر السماع ، بل يُستند إليه مع وجوده ، ولولا القياس لانحصرت اللغة في نطاق ضيق أمام العرب ، إذ أتاح لهم توسيع دائرة التعبير ، وابتكار ألفاظ وتعابير لا تُعد ولا تُحصى ، من غير الحاجة إلى سماعها مسبقًا .

اعتمد الفسوي اعتمادًا كبيرًا في شرحيه على القياس في استنباط الاحكام الصرفية ، لكن بدرجات متفاوتة ، إذ أكثر من استعمال أقسام القياس في كتابه العجالة (شرح شافية ابن الحاجب) ، بينما نجده في (القيود الوافية) مقلًا في استعمال القياس .

فلم أجد بدًا من أن أدلو دلوي فيها عنده ، وبتوفيق من الله (تعالى) ؛ انعقد العزم على المقارنة بين شرحي الفسوي في استعماله للقياس فيهما ، مستشهدًا بالمسائل الصرفية .

تعريف القياس

في اللغة : يعني التقدير ، وقد جاء في الصحاح (القَيَسُ) هو : " **قِستُ الشَّيءَ بالشَّيءِ** : " **قَدَّرتُهُ عَلَى مِثَالِهِ**" [١].

وفي الاصطلاح : عَرَّفه النحويون بتعريفات عدّة ، وسأذكر تعريف القياس عند القدماء والمحدثين، ومنها :

عَرَّفه الرماني (ت ٣٨٤هـ) : " **الْقِيَاس الْجَمعُ بَين أَوَّلٍ وثَانٍ يَقْتَضِيهِ فِي صِحَة الأَوَّل صِحَّةِ الثَّانِي وفي فَسَادِ الثَّانِي فَسَادُ الأَوَّلِ** " [٢].

والقياس عند الأنباري (ت ٥٧٧هـ) : " **حَمْلُ غَيرِ المَنقُول عَلَى المَنقُولِ ، إذا كان في معناه**" [٣]، أما ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) فقد عَرَّفَ القياس وهو : " **في الاصطلاح : مُسَاواةُ فَرعٍ لأَصْلٍ في عِلّةِ حُكمِهِ** " [٤].

وعرفه الدكتور مهدي المخزومي بأنه : " **حَمْلٌ مَجهُولٍ عَلَى مَعلوُمٍ ، وحَملُ مَا لَم يُسمَع عَلَى ما سُمِعَ ، وحَملُ ما يُجَدَّ من تَعبيرٍ عَلَى ما اخْتَزَنتْهُ الذَّاكِرَةُ ، وَحفِظَتهَ و وَعَتْهُ مِن تَعْبِيرَاتٍ وأَسَالِيبَ كَانَتْ قَدْ عُرِفَتْ أو سُمِعَت** " (٥).

وعند الدكتورة خديجة الحديثي بأنه : " **حَمْلُ مَجّهُولٍ عَلَى مَعْلُومٍ ، وحَمْلُ غَيرِ المَنْقُولِ عَلَى ما نُقِلَ ، وحَمْلُ غَيرِ المَسْمُوعِ عَلَى ما سُمِعَ في حُكْمٍ مِن الأَحكَامِ ، وَبِعِلَّةٍ جَامِعَةً بينهما** " (٦) .

فالتعريفات السابقة متقاربة من حيث جعل عملية القياس تُبنى على السماع فهو أصل له ، فيُحمل ما لم يُسمع على ما سُمع ، وبالقياس يغني المتكلم عن سماع كل ما يُقال ، فيستطيع أن يصوغ ألفاظًا لم ترد في السماع .

وأركان القياس أربعة ، وذكرها الأنباري بقوله : **((لابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل ، وفرع ، وعِلَّة ، وحكم))**(٧) وقد اعتمد الفسوي على القياس كثيرًا في استنباط الأحكام ، والقياس عنده على اقسام ، وهي :

الأول : القياس بحسب الاستعمال ، ويقسم على أضرب ، هي :

١ – **القياس المطرد :** أصل كلمة (طَرَدَ) عند العرب هي : التتابع والاستمرار(٨) ، والقياس المطرد ، هو : **((ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا))**(٩)، فهو ما أجتمع عليه العرب وعدَّهُ أصلًا يقاس عليه غيره الذي أشبهه(١٠).

وهذا ما استعمله الفسوي في شرحيه ، إذ ورد في كتابه العجالة (باب المصدر) : " **(وَ) الرُّباعي المُجرَّدُ مُطلقاً يَجيءُ مَصدَرُهُ على (فَعلَلَةٍ) – بفتح الفاء – قِياسًا مُطَّرِدًا ، (نَحوُ : دَحرَجَ ، عَلى دَحرَجَةٍ ، وَزَلزَلَ ، على زَلزَلَةٍ ، وَيَجِيءُ) – أيضاً – فيما ليس بمضاعَفٍ منه (عَلى نَحوِ : دِحرَاجٍ) بكسر الفاء فقط** " (١١) ، يُظهر أنَّ مصدر الفعل الرباعي المجرّد يكون على وزن (فَعلَلَةٍ) قياساً مُطَّرِداً .

وقد ذكر سيبويه مصدر الفعل الرباعي المجرد في كتابه : " **أن يجيء على مثال فَعْلَلَةٍ ، وكذلك كل شيء ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة، وذلك نحو: دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةٌ ، وَزَلْزَلْتُهُ زَلْزَلَةٌ ، وَحَوْقَلْتُهُ حَوقَلَةً ،وَزَحوَلْتُهُ**

زَحْوَلَةً ، وإنَّما ألحقوا الهاء عوضًا من الألف التي تكون قبل آخر حرف، وذلك ألف زِلْزالٍ ، وقَالُوا زَلْزَلتُهُ زِلزَالاً، وَقْلقلتُهُ قِلقَالاً، وسَرَهفتَهُ سِرهَافًا ، كأنهم أرادوا مثال الإعطاء والكذاب، لأن مثال دَحْرَجْتُ وزنتها على أفعلت وفعلت " (١٢) .

وصرح الفسوي بالقياس المطرد في كتابه العجالة (باب جمع التكسير) ، إذ قال : " **والرُّباعي نَحو : جَعفَرٍ وَغَيرِهِ) مِن أوزانِهِ (دِرْهَمٍ) و (زِبْرِجٍ) و (بُرثُنٍ) يُجمَعُ (عَلى) (فَعَالِل) نَحو : (جَعَافِرَ) و (دَرَاهِمَ) و (زَبَارِجَ) و (بَرَاثِنَ) (قِيَاساً) مُطَّرِداً في القلَّةِ والكثرةِ ، في المُجرَّدِ عن التَّاءِ ، وفي ذِي التَّاءِ يُجمَعُ للقِلَّةِ جَمعَ الصِّحَّةِ ، وفي الكثرةِ على (فعَالِل)** " (١٣).

يجمع الرباعي على وزن فَعَالِل قياسًا مطردًا ، قال ابن الحاجب : " **والرباعي نَحْو جَعْفَر وَغَيره على جَعَافر قِيَاسًا وَنَحْو قِرطَاس على قَرَاطِيس ، وَمَا كَانَ على زنته مُلْحقًا أَو غير مُلْحق بِمدَّة أَو بِغَيْر مَدَّة يجرى مجْرَاه نَحْو كَوْكَب وجَدْوَل** " (١٤).

وفي القيود الوافية ، بحث المصدر (مصدر الرباعي) ، أيضاً استعمل القياس المطرد في المصدر الرباعي ، إذ قال الفسوي : " **ونحو: دَحْرَجَ على دَحْرَجَة ، ودِحْراجٍ بالكسرِ فِي الثّاني وهو غيرُ مطّردٍ بخلافِ الأولِ ، والتاءُ فيه عندَ سيبويه عِوض عن الألفِ الذي هو القِياس فِي غيرِ الثّلاثي المجرّدِ** " (١٥).

المتأمل في النص السابق يجد قول الفسوي عن مصدر الرباعي المجرد (فَعْلَلَة) قياسًا مطردًا ، ويأتي أيضاً على وزن (فِعلال) وهو قياس غير مُطّرد .

وأيضاً في القيود الوافية استعمل الفسوي القياس المطّرد في بحث جمع التكسير ، فقال : " **وَالرُّباعيُّ نَحوُ : جَعفَرٍ وغَيرِهِ من الأوزانِ الأربعِ أو الخمسِ (عَلَى جَعَافِرِ قياسًا) مُطّردًا سواء كان للقلة أو الكثرةِ ، إلا المؤنّثَ بالتاءِ ، فإنّهُ فِي القلّةِ يجمعُ جمعَ الصحيح على قولٍ ، فيقالُ : في جمجمة جَمَاجِمُ ، وجُمْجُمَات** " (١٦).

٢- القياس الشاذ : ذكر ابن جني القياس الشاذ ، إذ قال: هو " **ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا** "[١٧]، وقيل الشاذ هو : "**القول الخارج عن القاعدة النحوية والصرفية إلى غيره** " [١٨]، فكل ما ذكره القدماء عن الشاذ أنَّهُ مُقابل للمُطّرد وله أمثلة كثيرة لكن لا يقاس عليها لأنها خارجة عن القاعدة .

ومن أمثلة هذا القياس عند الفسوي في كتابه العجالة (اسْما المَرَّة والنَّوعِ) ، إذ قال : " **(وَ) ما جاء مِن مَصدرِ المُجَرَّدِ الثُّلاثِيِّ الخالي عن التاء المشتملِ على الزَّوائد بإثباتِها وزيادة التاء لِلمَرَّةِ (نَحوُ : أَتيتُهُ إِتيانَةً ، وَلَقِيتُهُ لِقَاءَةً) بإلحاق التاءِ على (إِتيَانٍ) و (لِقَاءٍ) لِلمَرَّةِ (شَاذٌّ) والقِياسُ : (أَتيَةٌ) و (لَقيَةٌ) بحذف الزَّوائِد**" [١٩].

ذكر الفسوي في النص السابق أنّه من الشواذ بناء المرة والنوع من الفعل الثلاثي الخالي من التاء ، نحو : (إِتيَانٍ) و(لِقَاءٍ) بأثبات الزّوائد وزيادة التاء للمَرَّةِ نحو (أَتيتُهُ إِتيانَةً ، وَلَقِيتُهُ لِقَاءَةً) ، وذكر القياس هو (أَتيَةٌ) و (لَقيَةٌ) بحذف الزوائد وزيادة التاء للمرة .

قال سيبويه : " **فإذا جاءوا بالمرة جاءوا بها على فعلةٍ كما جاءوا بتمرةٍ على تمرٍ ، وذلك: قعدت قعدةً وأتيت أتيةً ، وقالوا: أتيته إتيانةً، ولقيته لقاءةً واحدةً، فجاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام. كما قالوا: أعطى إعطاءةً واستدرج استدراجةً ،ونحو إتيانةٍ قليلٌ، والاطراد على فعلةٍ** " [٢٠].

وفي القيود الوافية ذكر الفسوي الشاذ في (بحث المرَّة والنَّوع) ، فقال : " **وَأَتيَتُهُ إِتيَانَةٌ ، وَلَقيتُهُ لِقَاءة شاذٌ) ، لأنّ مصدرهما إتيانٌ ولقاءٌ ، والقياس أتيةٌ ولَقيَةٌ ، لأن القياس فيما لا تاء في مصدرِهِ من الثلاثي المجرّدِ هوَ فَعلَةٌ** " [٢١].

ذكر ابن الحاجب في الإيضاح : " **قد جاء للمرة الواحدة على ألفاظ المصدر المستعمل ، كقولهم : أتيتُهُ اتيانه ، وهو قليل** " [٢٢].

ومثال آخر عن الشاذ في كتاب العجالة (باب النسب) ، قال الفسوي : " **(وَبَدَوِيٌّ) – بفتح الأوَّلَينِ – في النِّسبةِ إلى (بَدوٍ) – بِسُكونِ الدَّالِ – للبادِيَة (شاذٌّ) عندَهُما لتجرُّدِهِ عن التَّاءِ ، والقِياسُ : (بَدْوِيٌّ)**

– بِسُكونِ الدَّالِ " [٢٣] .

وأشارَ الفسوي في شرحه إلى أنّ سيبويه ويونس قد اتفقا على أن تكون نّسبة المنقوص الثلاثي الذي ثانيه ساكن وثالثهُ واو أو ياء على القياس إلا (بَدَويٌّ) شاذٌ عندهما والقياس (بَدْوِيٌّ) بسكون الدال ، وقد ذكر الرضي هذا في قوله : " **وبَدَوِي شاذٌّ لأنه منسوب إلى الْبَدْو، وهو مجرد عن التاء فهو عند الجميع شاذ** " [٢٤].

وقد ذكر الفسوي شذوذ (بَدَويٌّ) في كتابه القيود الوافية (بحث المنسوب) ، قال : " **(وَبَدَويّ شاذٌ) اتّفاقاً في بَدوٍ والقياسُ سكونُ الدّال ، لتجرّدِهِ عن التّاءِ** " [٢٥].

٣– القياس المتروك : ويسمى أيضاً (المهجور) ، فالنحاة لم يحددوا المتروك لكنهم ذكروه ، وضربوا له أمثلة[٢٦] ، وهذا القياس قليل عند الشارحين ومن ضمنهم الفسوي .

صرح الفسوي بالقياس المتروك في عجالته (باب المضارع) ، قال : " **إنَّ حُصُولَ المضارع بزيادةِ حرفِ المضارعة على ما هو الماضي (كَانَ أَصلُ مُضَارِعِ أَفعَلَ) (أَكرَمَ) (يُؤَفعِلُ) ، لأنَّه الحاصِلُ بزيادة حرف المضارعة على الماضي ، (إلَّا أَنَّهُ) أي : ذلك الأصل (رُفِضَ) أي : تُرِكَ ، (لِما يَلزَمُ مِن تَوَالِي الهَمزَتَينِ فِي المُتَكَلِّم) وهو مُستَثْقَلٌ ، فحُذفت همزةُ الإفعَالِ فيه لذلك** " [٢٧].

وَضَّحَ الفسوي أن أصل مضارع أفعل هو : (يُؤفعِلُ) ، وإنّ هذا الأصل تُرِك لتوالي همزتين وهذا مستثقل في التكلم ، فخفف بحذف همزة (يؤفعل) لأنها ليست من أصل الكلمة ، فكانت أولى بالحذف[٢٨].

ولم يشر الفسوي بشكل صريح في القيود الوافية ، (بحث المضارع) ، بأنّ أصل الفعل المضارع (يؤفعل) أصل متروك ، لكن ذكر بأنه رُفِضَ ، إذ قال : " **كانَ أَصلُ مُضارِعِ أَفعلَ : يُؤفْعِل) وكذا (افتعل وانفعل) وأمثالهما مما في أولِه همزةٌ زائدةٌ (إلّا أَنهُ) يؤفعل (رُفِضَ) بحذف همزتِهِ المزيدةِ ، وقيلَ : يَفعَلُ (لِما يَلزَمُ) لو قيل يؤفعل (من توالي همزتين في المُتكلِّم) والواحدِ ، وهو ثقيلٌ (فخُفّف) بالإسقاط لا بقلبها واواً ، وهو القياس ، لحصول التخفيف البليغ** " [٢٩].

الثاني : القياس بحسب العِلّة الجامعة : ويكون على ثلاثة أضرب ، وهي :

١- **قياس العلّة :** وهو : " **أن يُحمل الفرع على الأصل ، بالعلة التي علّق عليها الحكم في الأصل** " [٣٠]، وعند الأنباري أن قياس العلّة معمول به بالإجماع عند العلماء جميعهم [٣١]، وينقسم قياس العلة على ثلاثة أقسام :

أ- **القياس المساوي :** وهو حمل نظير على نظير في اللفظ أو المعنى ، والنظير هو : " **الشبيه بِمَا لَهُ مثل مَعْنَاهُ وَإِن كَانَ من غير جنسه** " [٣٢]، ويسمى بالمساوي وذلك لمساواة العلة في الفرع والأصل.

ومن أمثلة قياس المساوي عند الفسوي في كتابه العجالة (باب المُضارع) ، قال : "(**وَشَذَّ أَبَى يَأبَى) حيث فُتحت عينُ مضارِعه وليس عينُه أو لامُه حرفَ حَلقٍ غيرَ ألِفٍ ، فهو مخالِفٌ للقِياس وإن كان كثيراً شائعاً ، نحو : (اسْتَحْوَذَ) بِتَرْكِ الإعلالِ ، ومِثْلُ هذا فصيحٌ في حُكم المستثنى عن القِياس الذي هو على خِلافِه على ما تقرَّرَ في موضِعِه ، ولعلَّ السِّرَّ في فتح العين فيه – على ما قيل – أنَّه بمعنى (امتَنَعَ) الذي هو فرعٌ على (مَنَعَ) ، فحُمِل على أصل مُرادِفِهِ في فتح عين المضارع** " [٣٣] .

ذهب النحاة إلى أنّ عين المضارع تُفتح إذا كان عين الفعل أو لامه حرف حلق غير الألف ، ويرى الفسوي أن (أَبَى يَأبَى) شاذ لأن فُتحت عينه ، ولامه ألف ، وقد علل الفسوي سبب شذوذه أنّهُ بمعنى امتَنَعَ وهو فرع من مَنَعَ ، فحمل على أصل مرادفه ، وقد قال ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) : " **والذي يُذْهَب إليه في قولهم: أبَى يأبَى، أنهم غلطوا فيه على التشبيه بما هو في معناه، مما ينفتح لحرف الحلق، وهو قولهم: منَع يمنع، لأن الآبي ممتنع** " [٣٤].

وفي القيود الوافية (بحث المضارع) لم يعلل الفسوي شذوذ (أبى) على أنه بمعنى (امتنع) وحمل الفرع على الأصل بل قال : "(**وَشَذَّ أَبَى يَأبَى) بفتح العين فيهما ، لفُقدانِ الشّرطِ ، وإنّما لم يعتبروا حرفَ الحلقِ فاءً ، لضعفِهِ بالسكون في المضارعِ فلا يُعارضُ خفةَ الفتحةِ** " [٣٥].

ب – القياس الأولى : وهو " **حمل أصل على فرع** "[٣٦] ، أي أنّ العلة التي في الفرع تكون أقوى منها في الأصل ، وقد علل ابن جني حمل الأصل على الفرع ، إذ قال : " **إن الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوغ حمل الأصول عليها ، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم** " [٣٧].

القياس الأولى ورد بقلة عند الفسوي ، فقد بين في عجالته (باب الإعلال) أَنَّ المصادر تُحمل على أفعالها في الإعلال ، إذ قال : "(**وتقلب الواو) المُتحرِّكة (المكسورُ مَا قَبلَها فِي المَصَادِرِ يَاءً) وإن لَم تَلِهَا الأَلِفُ خِلافاً لِبَعضِهِم (نَحوُ) : قامَ (قِيَامًا) ، و { دِيناً قِيمًا }، فَإِنَّهُ في الأَصلِ مَصدَرُ (قَامَ) على ما صَرَّحُوا بِهِ ، (وَ) عَاذَ بِاللهِ (عِيَاذًا) و(انقَادَ انقِيَادًا) و (اعتَادَ اعتِيَادًا) ، والكُلُّ في الأَصلِ بالوَاوِ ، وإِنَّمَا قُلِبَت يَاءً في تِلكَ المَصَادِرِ وإن كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً (لإعْلَالِ أَفعَالِهَا) ، فَحُمِلَتْ على تِلكَ الأفعَالِ في اعتِبَارِ الإعلَالِ المُنَاسِبِ وإن اختَلَفَ فِيهِمَا ، فَإِنَّهُ في الفِعلِ بِالقَلبِ أَلِفاً لِانفِتَاحِ ما قَبلَهَا ، وفي تِلكَ المَصَادِرِ بِالقَلْبِ يَاءً لِانكِسَارِ ما قَبلَهَا** " [٣٨].

إنَّ الواو المتحركة والتي قبلها حرف مكسور تقلب ياءً في المصدر و إنْ لم يكن بعد الواو ألف ، لأن مصدر الفعل في الأصل بالواو ، وقلبت الواو ياءً لإعلال الفعل ، فنجد الفسوي يستند في قوله على القياس وذلك لأن المصدر يُعل قياساً على الفعل ، وهذا هو القياس الأولى لأن الفعل فرع والمصدر هو الأصل[٣٩].

لمَّح الفسوي في القيود الوافية على القياس الأولى في إعلال المصدر لأعلال فعله ، إذ قال : "**وتقلبُ الواوُ ياءً إذا انكسر ما قبلها ، والياءُ واواً إذا انضم ما قبلها بشرط كونهما فاءين أو عينين ساكنتين غير مدغمتين (نحو: مِيزان ، ومِيقاتٍ) وقيل : من وَزَنَ ووَقتَ وقول (وَمُوقظ ، ومُوسرٍ) ، وقيل من (يقظ ويسار وكيلٍ) ، وأما إن كانتا متحركتين كعوضٍ وميسرٍ ، أو مدغمتين كاجلواذٍ ، وقيل كسكرٍ فلا إلّا أن يكون الواو عينَ مصدر مُعلّ فعلهُ (قام قِياماً)**" [٤٠].

ج– القياس الأدون : وهو " **حمل ضد على ضد** " [٤١] ، ويعني حمل الشيء على نقيضه ، وقد ورد هذا القياس عند الفسوي على قلة ، ففي كتاب العجالة ذكر الفسوي حمل النقيض على النقيض في باب (الميزان الصرفي) ، إذ قال : " **وبالجمُلة ، فعدمُ وجودِ هذا البناءِ وُجوداً يُعتنى به دليلٌ مُقتَضٍ للعُدُلِ في (بُطنان)**

عن اعتبارِ قَصدِ التكرير والتعبير بالمتقدِّم (معَ) وجودِ أمرٍ آخر وهو (أنَّه نَقِيضُ ظُهرَان) ، لِأَنَّ (ظُهرَاناً) اسمٌ لِظاهرِ الرِّيشِ ، و(بُطنَان) لِباطِنهِ ، و(ظُهرَان) : (فُعلَانٌ) بالنُّونِ من غير شكٍّ ، لِعدمِ التَّكريرِ فيه حتَّى يكون (فُعلالاً) بالإلحاق ، ف(بُطنان) – أيضاً – مثله حملاً للنَّقيضِ على النَّقِيضِ ، لتنزيلهم التَّناقُض منزلةَ التَّناسُبِ لِتقارُنِ المتناقضينِ في الخُطُور القَلبيِّ " (٤٢).

ولعدم وجود بناء (فُعْلال) في كلام العرب ، ذكر الفسوي أن (بُطناناً) على وزن (فُعْلان) لأنه نقيض (ظُهْرَان) فحُمِلَ النقيض على النقيض .

وفي القيود الوافية (الميزان الصرفي) ذكر الفسوي القياس الأدون ، إذ قال : " **(وَبُطنانُ) بضم الباء الموحدة (فُعلانُ) سواءٌ كانَ جمع بطنٍ كما ذَهَبَ إليهِ الأكثرُ منهم الشارح الرضي "رض" أو مفردٌ كما ذهبَ إليهِ المُصنفُ ومن تبعهُ ، لِعدمِ مَجيءِ فُعلالٍ بالضمّ من أبنيةِ الجمعِ ، (وقُرطاسٌ ضعيفٌ) لا يلحقُ بهِ شيءٌ ، والفَصيحُ الكَسرُ (معَ أَنَّهُ نقيضُ ظُهرانٍ)لأنّهُ ظاهر الريشِ ، وهو باطنها وحملُ أَحدِ النقيضينِ على الآخر شائعٌ وظهرَ أنّ الظُهرانَ لا تكرار فيهِ** " (٤٣) .

ذكر الفسوي أن بناء (بُطنان) لا تكرار للام فيه سواء كان جمع بطن ، كما ذهب الرضي ، إذ قال : " **أما بُطْنَان فليس بمكرر اللام، لأنه جمع بطن ، وليس فعلال من أبنية الجموع، وفُعْلانُ منها كَقُفْزَانٍ ، لو كان بطنان واحداً لجاز أن يكون فُعلالاً مكرر اللام للإلحاق بقُسْطَاسٍ** " (٤٤) ، أو كان (بُطنان) مفرداً ، وهو ما ذهب إليه المصنف وذلك لأن (فُعلال) بالضم لا يأتي من أبنية الجموع ، فحمل (بُطنان) على نقيضه (ظُهران).

ومثال آخر في كتاب العجالة (باب الإعلال) ذكر الفسوي حمل النقيض على النقيض ، فقال : "**(صَحَّ (المَوَتَانُ) مع وُجُودِ سببِ الإعلالِ ، (للحَملِ على الحَيوانِ) حَملاً للنَّقِيضِ على النَّقِيضِ ، لِتقارُبِهما في الخَيالِ غَالِباً ، فَإنَّ (المَوَتَانَ) خِلافُ (الحَيوانِ) ك (الأَرَضِينَ) و (الدُّورِ) وَنَحوِهما مِمَّا لا حَياةَ لَهُ** " (٤٥).

وقال الفسوي في القيود الوافية (بحث الإعلال) : " **وَنَحوُ : الجَولانِ ، والحَيَوانِ ، والصّوَرَى وَالحَيَدَى) نوعان منَ المشي أيضاً ، صَحيحٌ معَ تحرُّكِ حرفِ العلَّةِ وانفتاحِ ما قبلَها (للتنبيهِ بحرَكتِهِ على حرَكَةِ مُسَمَّاهُ ، وَنَحوَ المَوَتانِ ، لأَنهُ نَقِيضُهُ) وحملُ أحَد النّقيضين على الآخر شائعٌ** " (٤٦).

صَحَّ المَوَتانِ ولم يُعل مع وجود سبب الإعلال ؛ لحَمله على الحَيَوَان ، وذكر الفسوي حملاً للنَّقيض على النَّقيض وعللها لتقارُبهما في الخيال ، وذلك لأن (المَوَتانِ) هي الأرض والدُّور وهي ضد الحيوان ، ويقال : **(اشتر الأرض والدور، ولا تشتر الرقيق والدواب)**[٤٧].

٢- قياس الشبه : وهو : " **أنْ يُحْمَل الفرعُ على الأصل بضرب من الشبه غير العلّة التي علق عليها الحكم في الأصل**" [٤٨]، أو هو : " **حمل الشيءِ على الشيءِ بضرب من الشبه** " [٤٩].

ومثال هذا القياس في عجالته (باب التصغير) ، ما ذهب إليه الفسوي في تصغير (إنسَان) على (أُنَيسِين) ، قال : " **وقياسُ الأوَّلِ (أُنَيسِين) ك (سُرَيحِينٍ) في (سِرحَانٍ)** " [٥٠].

ذهب الفسوي إلى أنَّ تصغير (إنسَان) على (أُنَيسِين) كَ (سُرَيْحِين) في (سِرْحَان) ؛ لأن الألف والنون في (إنسَان) تشبه الألف والنون في (سِرْحَان) فقيس عليها[٥١] .

وفي القيود الوافية (بحث المُصغّر) ذكر الفسوي تصغير إنسان ، إذ قال : " **وما جاءَ على غير ذلك كأنَيسيان) في إنسان وهو فعلان من الإنسِ ... (شاذٌ) والقياس أُنَيسِين كسُرَيحِينٍ** " [٥٢].

تحدث الفسوي عن تصغير (إنسَان) على (أُنَيسِيان) بزيادة الياء بعد السين ، وهذا مذهب البصريين ، فعندهم أصل أنسان من الأنس[٥٣] ، وقد ذكر الفسوي أنّ هذا التصغير شاذ والقياس أُنَيسِين .

ومثال آخر في كتاب العجالة في (باب الإمالة) إمالة الفتحة قبل الهاء ، قال الفسوي : " **(وقدْ يُمالُ) إمالةً شائعةً في لُغةِ أَهلِ البصرةِ والكُوفةِ وما قرُبَ منهما – على ما قال سيبويه – (ما قبل هاءِ التّأنيثِ) المُبدلةِ عن تاءِ التأنيثِ في الاسم (في الوقف) ، كأنَّهم حملُوها على ألف التّأنيث ك (حُبلَى) ، للتَّشابُهِ في اللَّفظ من حيث الخفاءُ ، والمخرج الّذي هو أقصى الحَلقِ ، وفي معنى التّأنيث والاختصاص بالاسم ، ولزوم الفتحةِ في الحرفِ المتحرك قبل كُلَّ منهما** " [٥٤].

يُمال ما قبل هاء التأنيث في الوقف ، وسببه عند الفسوي مشابهته الهاء ألف التأنيث في اللفظ والمخرج وفي معنى التأنيث والاختصاص بالاسم ولزوم الفتحة في الحرف المتحرك قبلهما ، مثلما قال سيبويه : " **سَمِعتُ**

العَرَبَ يقولون: ضَرَبتُ ضَرْبَه، وأخذتُ أَخذَه، وشبَّهَ الهاءَ بالألف ، فأمال ما قبلها، كما يميل ما قبل الألف " [٥٥].

وجاءَ في القيود الوافية (بحث الإمالة) إمالة الفتحة ما قبل هاء التأنيث في الوقف ؛ لأن الهاء حُملت على ألف التأنيث للتشابه بينهما وذكر ذلك أيضًا في عجالته ، قال في القيود الوافية : " **(وقد تُمالُ) فتحةُ (مَا قَبلَ هَاءِ التَّأنيثِ في الوقفِ) في الاسم إن كَانَتْ مُبدَّلَةً عن تائِها ؛ لتِشابِهَها الأَلِفَ في المخرجِ والخَفَاءِ وإفادة التأنيث ولزوم الفتحة قبلها)** " [٥٦].

٣- القياس الطرد : قال الأنباري : " **اعلَم أَنَّ الطَّردَ هو الذي يُوجَدُ مَعَهُ الحُكمُ وتفقَدُ الإحَالَة في العلة** " [٥٧] ، ك (بناء ليس وإعراب ما لا ينصرف)[٥٨]، وقد ذكرنا أمثلة عنه في القياس المطرد .

الثالث : القياس بحسب الوضوح والخفاء : وهذا النوع من القياس على ضربين ، وهما :

١- القياس الجلي : " **وهو ما تسبق إليه الأفهام** " [٥٩]، وهو البَيّن الواضح .

في كتاب العجالة (باب الإدغام) ذكر الفسوي قلب تاء (افتعل) طاءً بعد حروف الإطباق ، فتدغم فيها وجوباً إذا كان الحرف المطبق هو (الطاء) ، وتدغم (الظاء) في (الطاء) جوازاً ، إذ قال : " **(فتدغم)بعد قلبها طاءً (فيها) أَي: في حروفِ الإطباقِ (وجوباً) فيما إذا كان الحرف المُطبقُ هو الطَّاءَ ، (نحوُ : اطَّلبَ) ، لاجتماعِ المثلينِ مع سكون الأولِ ، (وجوازاً على الوَجهينِ) وهُما: قلبُ الأَوَّلِ إلى الثَّاني وعكسهُ فيما إذا كان المُطبقُ ظاءً مُعجمةً (نحو: اظْطَلَمَ) ، وأَصلُهُ (اظْتَلَمَ) كـ(افْتَعَلَ) ، فَإِذا أُدغِمَ جاز (اطَّلَمَ) بتشديد الطَّاء المهملة كما هو القياس** " [٦٠].

وأيضا ذكر الفسوي في القيود الوافية (بحث الإدغام) إدغام التاء بعد قلبها طاءً جوازاً على الوجهين ، قال : " **(وَجوازاًعلى الوجهين في اضطلمَ) فيما كان ظاءً معجمةً ، والوجهان قلبُ الأُولى ثانياً وبالعكس فيقال : اظلم معجمة ومهملة (وجاءت الثلاثُ) أي : الوجهان** " [٦١] ، لكن الفسوي لم يذكر في القيود الوافية أنّ هذا الإدغام على القياس كما في العجالة .

٢- القياس الخفي : ويسمى : " **الاستحسان**" [٦٢] ، فإنَّ " **كل قياس خفي استحسان، وليس كل استحسان قياسًا خفيًا** " [٦٣] ، فالاستحسان هو : " **ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس** " [٦٤].

ذهب الفسوي في عجالته (باب الابتداء) إلى أنه لا يمكن الابتداء بالساكن ولا الوقف إلا على ساكن ، إذ قال : "**(لا يُبتَدَأُ) في النُّطقِ (إلَّا بِمُتحرِّكٍ) وجوباً صِناعيّاً مُوافقاً لِحُكمِ العَقلِ ، لِتعذُّرِ الابتداءِ بالسَّاكنِ بشهادةِ الذَّوقِ ... (كَما لا يوقَف إلّا على ساكنٍ) وجوباً صِناعياً مُوافِقاً لاستِحسانِ العَقلِ ، ليكون حُكم الابتداء والانتهاءِ مُتضادَّينِ كتَضادِّ أنفُسِهما)** " [٦٥].

لم يُبتدأ بالساكن والدليل أن العرب لم يخففوا الهمزة التي في أول الكلمة لأن تخفيفها يسبب تضعيفًا للصوت ويجعله قريبًا من الساكن ، فلهذا لم يبتدئوا بالساكن ولا القريب منه[٦٦]، وذكر الفسوي أنّه لا يوقف على ساكن وجوباً لاستحسان العقل لأن الكلام عندما يختم يناسبه التخفيف والسكون أخف من التحريك[٦٧].

وفي القيود الوافية (بحث الابتداء) لم يذكر الفسوي الاستحسان في الوقف على ساكن بل ذهب إلى أنه لا يوقف اصطلاحاً إلا على ساكن ، قال : "**(الابتداء : لا يبتدأ) أي : لا يؤخذُ بالنُّطق بعد الصمت (إلّا بِمتحركٍ) ، لتعذُّر الابتداء بالساكن بشهادة الحس والبداهة ... (كما لا يُوقف) اصطلاحاً (إلّا على ساكن** " [٦٨].

الرابع : القياس بحسب اللفظ والمعنى :

وهما ضربان أحدهما القياس المعنوي والآخر القياس اللفظي ، وقد ذكرهما ابن جني في قوله : " **وهذان الضربان وإن عمّا وفشوا في هذه اللغة فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي** " [٦٩].

١- القياس اللفظي : هو " **مضامة اللفظ للفظ أو اشتمال المعنى على اللفظ** " [٧٠] ، وقد الحقهُ ابن جني بالقياس المعنوي عندما قال : **((واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عاريًا من اشتمال المعنى عليه ... فالمعنى إذًا أشيع وأسير حكمًا من اللفظ ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي ، فاعرف ذلك))**[٧١] .

٢- القياس المعنوي : وهو " **ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية** " [٧٢].

ذهب الفسوي في عجالته (باب الإعلال) إلى صحة باب الافتِعالِ وان تحقق فيه سبب الإعلال وذلك لأنه بمعنى التفاعُل ، قال : " **(وَ) صَحَّ ما كانَ من باب الافتِعالِ بِمعنى : التَّفَاعُل ، نَحو : ((ازدَوَجُوا ، وَاجتَوَرُوا) وإن تَحقَّقَ فيهِ سَببُ الإعلالِ ، لِتحرُّكِ حرفِ العِلَّةِ وانفتاح ما قبلهُ ، (لأنَّهُ بِمعنَى) ما لا إعلالَ فيهِ وهُو (تَفَاعَلُوا) نَحو : (تَزَاوَجُوا) و (تَجَاوَرُوا) ، فَحُمِلَ على ما هُوَ بِمَعنَاهُ في الصِّحَّةِ** " (٧٣).

وذكر الفسوي في القيود الوافية أيضا القياس المعنوي في (بحث الإعلال) ، إذ قال : "**(وَازْدَوَجُوا ، وَاجْتَوَرُوا) أي : يصُحُ بابُهُما معَ وُجودِ سَببِ الإعلالِ ، (لأنُ بِمَعنَى تَفَاعَلُوا)**" (٧٤).

يرى الفسوي أنّ (ازدَوَجُوا ، وَاجتَوَرُوا) قد صحت لأنها بمعنى (تَفَاعَلُوا) ، أي بمعنى (تَزَاوَجُوا) و (تَجَاوَرُوا) ، فقيست حسب المعنى ، وقد ذكرها سيبويه في كتابه : " **قولهم: اجتوروا، واعتونوا، حيث كان معناه معنى ما الواو فيه متحركة ولا تعتل فيه، وذلك قولهم: تعاونوا، وتجاوروا** " (٧٥).

من القضايا التي لها مساس بالقياس ، هي :

١- القياس على الكثير حتى لو خالف الأصل احياناً :

كان الفسوي يقيس على الكثير ، فذهب الفسوي في كتاب العجالة (باب الابتداء) ، إلى أنّ إسكان الحرف الأول للفعل الماضي أو الأمر الذي بعد ألفه أربعة أحرف فصاعداً كثير قياسي ، قال : " **في الفِعل – أيضاً – كثيرٌ قياسيٌّ كما (في أفعال تلك المصادر من ماضٍ) نحو : (اقْتَدَرَ) و (اسْتَخْرَجَ) و (احْرَنْجَمَ) ، (أو أَمرٍ) ك (اقْتَدِرْ) و (اسْتَخْرِجْ) و(احْرَنْجِمْ)** " (٧٦).

فالأصل تحرك الحرف الأول للكلمة وقد خولف الأصل في الفعل الماضي أو الأمر الذي بعد ألفه أربعة أحرف أو أكثر ، وهذا الأسكان كثير قياسي كما قال الفسوي .

أما في القيود الوافية (بحث الابتداء) ، فلم يذكر الفسوي كثرة القياس ، إذ قال : " **وفِي أفْعَال تلكَ المصادر من ماضٍ ، وأمرٍ) كاقْتدرَ ، واستخرَجَ ، واقتدرْ ، واستخرجْ ، وكذا اطّيّر ، واثاقلَ ومصدريهما** " (٧٧).

واحتج الفسوي أيضاً في عجالته (باب ذو الزيادة) على بناء (سلسبيل) فالقياس الأكثر على (فَعلليلٌ) ، لكونه من المزيد الخماسي ، إذ قال : " **(فإنِ اعتُدَّ بِسَلسَبِيل) ، وبُنيَ الكلامُ (علَى) مُختارِ (الأَكثَرِ) من كونِهِ**

من المَزيدِ الخُماسيِّ على (فَعلَلِيلٍ) – بثلاثِ لاماتٍ – (فَفَعْلَليلٌ) هُوَ الزِّنةُ ل (مَنجَنِيقٍ) على أن يَكُونَ من المزيدِ الخُمَاسِيِّ على (فَعلليل) ، إذ المَفرُوضُ وجودُ هذه الزِّنةِ وعَدَمُ الاعتدادِ بِما يَدُلُّ من التَّصرُّفاتِ على زيادةِ غَير الياءِ مِن الحُرُوفِ ، ولا دليل آخر على زيادة غَيرِ ذلكَ ، فَيُرجَعُ إلى أصالَةِ عَدَمِ الزِّيادةِ " (٧٨).

قال سيبويه : " **فالياء تلحق خامسةً فيكون الحرف على مثال فعلليلٍ في الصفة والاسم ، فالاسم : سلسبيلٌ، وخندريسٌ، وعندليبٌ ، والصفة: دردبيسٌ، وعلطميسٌ، وحنبريت، وعرطبيسٌ**" (٧٩) .

وفي القيود الوافية (بحث ذي الزيادة) ، ذكر الفسوي القياس الأكثر على (فَعلليلٌ) لبناء (سلسبيل) ، قال : " **(وإلّا فإن اعتُد بسلسبيل) لكن على قول الفراء من أنهُ فَعلَنيلٌ بل (على الأَكثَرِ) وهو القولُ بزيادةِ الياءِ فقط كما في برقعيدٍ ، ونحو : (فَفَعلَليلٌ) من منجنوقَ (وإلّا فَفَعلَنيلٌ) من منجقَ ، ومَفعَليلٌ من نجنَوقَ غير ثابت ، إذ الميم لا تزاد في الأولِ مع أربَعةِ أُصولِ بعدها ، وفَنعَنيلٌ من مجق ومفعنيلٌ من نجقَ نادرانِ** " (٨٠) .

يشير الفسوي في شرحيه على بناء (سلسبيل) واختلاف آراء العلماء فيها ، فمنهم من ذهب إلى أن وزن (فَعلليلٌ) من الأصل الخماسي (سَلسَبل) على وزن (فَعللل) وقد زيدت الياء قبل اللام الأخيرة ، فصارت على وزن (فَعلليلٌ) وهو الأكثر، ومنهم من ذهب بأصالة بناء (فَعلليلٌ) ولا زيادة فيه ، وقد نسب الفسوي إلى الفراء (فَعلَنيلٌ) ، أما الرضي فقد نسب إليه (عفليل) (٨١).

٢– الغالب المشهور :

احتج الفسوي بلفظ الغالب المشهور في كتابه العجالة (باب المصدر) في مجيء (فَعَلَ) مما لم يسمع مصدره فقياس الحجازيين فيه (فَعْل) ، و(فُعُول) لنجد حملاً للمجهول شأنه على الغالب المشهور ، قال الفسوي : " **(وَقَالَ الفرَّاءُ : إذا جَاءَكَ فَعَلَ) – بفتح العين – متعدِّياً كان أو لازِماً (مِمَّا لم يُسمَع مَصدَرُهُ ، فَاجعَلهُ) أَي: المَصدرَ(فَعْلاً) – بفتح الفاء وسكون العين – (للحجَازِ ، وَ فُعُولاً) – بضمِّ الفاء – (لِنَجْدٍ) ، حملاً للمجهولِ شأنُه على الغالب المشهور عند كُلٍّ من الطائفتين وإنْ لم يبلغ حدَّ القِياس)** " (٨٢).

إذا جاء (فَعَل) متعدياً أو لازماً ولم يسمع له مصدر ، قال الفراء : " **ما وردَ عليك من باب فَعَلَ يَفْعُل، وفَعَل يَفْعِل ولم تسمعْ له بمصدر فاجعلْ مصدره على الفَعْل أو على الفُعول : الفَعْل لأهْل الحجاز، والفُعول لأهل نَجْد** " (٨٣) ، يُحمل على الغالب المشهور .

أما في القيود الوافية (بحث المصدر) لم يذكر حمل وزن المصدر على الغالب المشهور في قوله : "**وَقالَ الفَرّاءُ إذا جَاءَكَ فَعَلَ) بفتح العين (مِمّا لمْ تَسمَع مَصدَرَهُ فَاجعَلهُ) أي مصدر (فَعلاً) كفَلْسٍ (للحجازِ) لازماً كانَ أم مُتعدياً (وفُعُولاً) كدُخولٍ للنجدِ كذلك**" (٨٤).

٣- الأفصح :

احتجَّ الفسوي كثيراً بلفظ (الأفصح) ، منها في كتاب العجالة (باب التصغير) ، قال : " **(فإن اتَّفَقَ) في المُصغَّرِ الزَّائِدِ مُكَبَّرُهُ على ثلاثَةِ أحرُفٍ غَيرِ تاءِ التأنيثِ (اجتِماعُ ثَلاثِ يَاءَاتٍ) في آخِرِهِ (حُذِفَتِ الأَخِيرَةُ) المُتَطَرِّفَةُ التي عَرَضَ الثِّقَلُ عِندَها وُجُوباً على كُلِّ حالٍ ، لاستِثقَالِ اجتِماعِها فيه ، وهي تُحذَفُ (نَسْياً)مَنسِيّاً في الأَحوَالِ كُلِّها في جَميعِ موارِدِ اجتِمَاعِ الثَّلاثِ (على الأفصحِ)**" (٨٥).

يريد الفسوي من كلمة الأفصح أنَّه عند اجتماع ثلاث ياءات تحذف الياء الأخيرة ولا يعتد بها كأنها لم تكن مذكورة في الكلمة ، وحركة الأعراب تكون على ما قبلها(٨٦) .

وذكر الفسوي لفظة (الأفصح) في القيود الوافية (بحث المصغر) ، إذ قال : " **فإن اتفقَ اجتماعُ ثلاث ياءات حُذفَت الأخيرةُ) أي الياءُ الأخيرة اتفاقاً (نسياً على الأفصحِ) أي من غير اعتماد عليها فيدور الإعراب على ما قبلها ويضمُّ رفعاً ويفتحُ نصباً ويكسرُ جراً وإعلالاً على رأي أبي عمرو فيكسرُ رفعاً وجراً تقديراً كقاضٍ**" (٨٧).

قال الرضي : " **كان أبو عمرو بن العلاء لا يحذف الثالثة نَسْياً، بل إنما يحذفها مع التنوين حَذْفَ ياء قاض ومع اللام والإضافة يردها كالأُحَيِّ**" (٨٨).

٤- الأصح :

احتج الفسوي بلفظة (الأصح) في عجالته (القلب المكاني) ، فقال : " **(أو) بأداءِ تركهِ (إلى منع الصَّرفِ بغيرِ عِلَّةٍ) ، وإن لم يكن الأداءُ إليه على جميع الوجوه المحتملة على تقدير التَّرْكِ ، بل كان أداؤُهُ إليه (على الأصحَّ) من جُملة تلك الوجوهِ ، فإنَّ منعَ الصَّرف بلا عِلَّةٍ لم يُعرف في لُغَتِهم أصلاً ، فيُحكَم بالقلب الذي ثبت في لُغَتِهم في الجُملة تَفادياً عن ذلك الأصَحّ لِذلك وعن غيره من الوجوه المحتملة بالطريق الأُولى ، لكونها أضعف منه ، وذلك (نَحوُ : أَشْيَاءَ ، فَإِنَّها لَفْعاءُ) عِندَ الخليلِ وسِيبَوَيهِ ، لأنَّها ممنوعةٌ عن الصَّرف في الاستعمالات ، وليس فيها سبب ظاهرٌ لمنع الصرف**" [٨٩].

يبنى (شيء) على وزن فيعل ، فأجتمع النحاة على تخفيفه وهو اسم فجُمع على فعلاء ، فقالو (أشياء) ولم يقولوا (أشيئاء) ، فمنع من الصرف بلا علة كما قال الفسوي وحكم بالقلب ، فقد قال الخليل: " **أشياء: اسمٌ للجميع، كأن أصله: فعلاء شيئاء، فاستقثقلت الهمزتان، فقلبت الهمزة الأولى، إلى أول الكلمة ، فجعلت لفعاء**" [٩٠] .

وقال سيبويه في وزن (أشياء) : " **كان أصل أشياء شيئاء، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو وكذلك أشاوى أصلها أشايا كأنك جمعت عليها إشاوة، وكأن أصل إشاوة شيئاء، ولكنهم قلبوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا مكان الياء الواو** " [٩١].

وقد ذكر الفسوي لفظة (الأصحّ) في القيود الوافية (القلب المكاني) : " **أو إلَى مَنعِ الصرفِ بِغَيرِ عِلّةٍ على الأصَحّ) فيُقلبُ لِئلّا يؤدّي إليهِ (نَحوُ : أَشيَاءَ فإنّها لَفعَاءُ) "** [٩٢].

٥- لا يقاس على النادر :

قال الفسوي في عجالته (باب أبنيةُ الأسمَاء) : " **أمَّا الَّذي زِيدَ فيه أكثرُ من حرفٍ واحدٍ من الخُماسِيِّ ك (قَرَعْبَلَانَة) لِدُوَيبَّةٍ فنادرٌ لَا يُقاسُ** " [٩٣]، إذ أشار الفسوي إلى أنّ هذا البناء نادر لا يقاس عليه لأنه زيد فيه أكثر من حرف من الخماسيّ ، أما في القيود الوافية (أبنية الأسماء) ، لم يذكر الفسوي (قَرَعْبَلَانَة) البناء النادر الذي لا يقاس عليه[٩٤].

٦- أشذ :

في كتاب العجالة لم يذكر الفسوي لفظة (أشذ) في باب جمع التكسير (جمع الثلاثي المزيد بمدة ثالثة) ، بل ذكر لفظة (ندور) ، فقال : "(**وُدَدَاءَ) في (وَدُودٍ) مِن (المَوَدَّةِ) ، وفيه شُذُوذٌ آخرُ وهُوَ نُدُورُ هَذِهِ الزِّنةِ في جمعِ المُضَاعَفِ** " [٩٥].

أشار الفسوي إلى أنّ (وُدَدَاءَ) جمع وَدُودٍ فهو شاذ من وجهين كما قال الرضي : " **وقالوا: وُدَدَاء، في جمع وَدُود، وهو شاذ من وجهين: أَحدهما أَن فُعُولاً لا يجمع على فُعَلاء بل هو قياس فعيل، لكنه شبه به لموافقته له حركة وسكوناً، والثاني أَن المضاعف لا يأْتي فيه فُعَلاء في فعيل أَيضاً، بل أَفعلاء نحو شديد وأَشِدَّاء، لكنه لما شذ الشذوذ الأول احتملوا الثاني، فصاروا وُدَدَاء**" [٩٦].

أما في القيود الوافية فقد ذكر لفظ (أشذ) أيضاً في (جمع الثلاثي المزيد بمدة ثالثة) ، قال الفسوي : "**وَعَلَى وُدَدَاءَ) بالضم والفتح لكنه شاذٌ ، وفي المُضاعَفِ أشذٌ** " [٩٧].

النتائج

بعد هذه الجولة بين شرحي الفسوي واستعماله للقياس وانواعه فيهما ، توصل البحث إلى النتائج التالية :

١- اعتمد الفسوي في شرحيه على القياس كثيراً في استنباط الأحكام ، واستعمل كل أنواع القياس كقياس الطرد وقياس الشبه وقياس العلة وغيرها .

٢- يُلحظ في الغالب أنّ الفسوي يستعمل أحد أنواع القياس في مسألة صرفية معينة في عجالته ، ولم يستعملها في القيود الوافية ، نحو : القياس الخفي فقد استعمله الفسوي في عجالته (باب الابتداء) ، في عدم جواز الوقوف على غير الساكن ، ولم يذكر الفسوي هذا القياس في القيود الوافية (بحث الابتداء) .

٣- كان الفسوي في عجالته يقيس على الكثير حتى ولو خالف الأصل ، وهو ما جاء في (باب الابتداء) ، قاس على الكثير في إسكان الحرف الأول من الفعل الماضي أو المضارع والذي بعد ألفه أربعة أحرف فصاعداً ، أما في القيود الوافية ، نلحظ أحياناً بأنّه لم يقس على الكثير ، ففي هذه المسألة لم يذكر كثرة القياس .

الهوامش

١. ١الصحاح (قيس) : ٩٦٨/٣ ، وينظر: لسان العرب (قيس) : ١٨٧/٦ .
٢. رسالة الحدود (الرماني) :٦٦ .
٣. الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥ .
٤. منتهى الوصول والأمل (ابن الحاجب) : ١٦٦ .
٥. في النحو العربي ، نقد وتوجيه (الدكتور مهدي المخزومي) : ٢٠ .
٦.) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٢١ .
٧.) لمع الأدلة : ٩٣ .
٨.) الخصائص : ٩٧/١ .
٩.) المصدر نفسه : ٩٨/١ .
١٠.) ينظر :الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٥٩ .
١١.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٤٠٥/١ .
١٢.) كتاب سيبويه : ٨٥/٤ .
١٣.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٦٢٧/١ .
١٤.) الشافية في علم التصريف : ٥٤/١ .
١٥.) القيود الوافية : ١٨٤ .
١٦.) نفسه : ٢٦١ .
١٧.) الخصائص : ٩٨/١ .
١٨.) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي (فتحي الدجنى) : ١٧ .
١٩.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٤٠٨/١ .
٢٠. كتاب سيبويه : ٤٥/٤ ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١٨٠/١ ، وشرح شافية لركن الدين : ٣١٠/١ ، وشرح التصريح (الوقاد) : ٣٧/٢ .
٢١.) القيود الوافية : ١٨٦ .
٢٢.) الإيضاح في شرح المفصل : ٦٣١/١ .
٢٣.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٥١١/١ .
٢٤.) شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٤٩/٢ .
٢٥.) القيود الوافية : ٢٢٦
٢٦.) ينظر : القياس في النحو العربي نشأته وتطوره (الدكتور سعيد الزبيدي) :٤١ .
٢٧.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٣٧٦/١ .
٢٨.) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين : ٢٨٥/١ ، وتوضيح المقاصد : ١٦٣٤/٣ .

٢٩.) القيود الوافية : ١٧٣ .
٣٠.) لمع الأدلة : ١٠٥ .
٣١.) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٥ .
٣٢.) رسالة الحدود : ٧٢ .
٣٣.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٣٦٢/١ .
٣٤.) تصحيح الفصيح (ابن درستويه) :٣٥ .
٣٥.) القيود الوافية : ١٦٧ .
٣٦.) الاقتراح في أصول النحو : ١٩٢ .
٣٧.) الخصائص : ١٨٥/١ .
٣٨.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٢٦٧/٢ – ٢٦٨ .
٣٩.ينظر : معاني القراءات للأزهري : ٣٤٠/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣١٠/٢ ، والممتع الكبير في التصريف : ٥٣ .
٤٠.) القيود الوافية : ٣٦٣ –٢٦٤ .
٤١.) الاقتراح في أصول النحو : ٨٥ .
٤٢.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٢٦٠/١ .
٤٣.) القيود الوافية : ١٣٣ – ١٣٤ .
٤٤.) شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١٦/١ .
٤٥.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٢٥٢/٢ .
٤٦.) القيود الوافية : ٣٧٤ .
٤٧.) معجم ديوان الأدب : ٣٨٧/٣ .
٤٨.) لمع الأدلة : ١٠٧ .
٤٩.) نفسه : ١٠٣ .
٥٠.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٤٦٧/١ .
٥١.) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب لليزدي : ٣٣٨/١ .
٥٢.) القيود الوافية : ٢٠٨ .
٥٣.) ينظر : كتاب سيبويه : ٤٨٦/٣ ، والمقتضب : ١٣/٤ .
٥٤.٥٤) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ١٥٨/٢ .
٥٥.) كتاب سيبويه : ١٤٠/٤ ، وينظر : شرح الشافية للرضي : ٢٤/٣ .
٥٦.) القيود الوافية : ٣٤١ .
٥٧.) لمع الأدلة : ١١٠ .
٥٨.) ينظر : القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : ٤٣ .

٥٩.) التعريفات (الجرجاني) : ١٥٢

٦٠.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٤٦٠/٢ .

٦١.) القيود الوافية : ٤٣٢ .

٦٢.) التعريفات (الجرجاني) : ١٨١ .

٦٣.) نفسه : ١٨١ .

٦٤.) نفسه : ١٩ .

٦٥.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٦٧٤/١ .

٦٦.) التكملة للفارسي : ١٩٨ .

٦٧.) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين : ٥١٢/١ ، والمناهل الصافية (الغياث) : ٧١/٢ .

٦٨.) القيود الوافية : ٢٧٧ .

٦٩.) الخصائص : ١١٠/١ .

٧٠.) نفسه : ١١١/١ .

٧١.) نفسه : ١١١/١ – ١١٢ .

٧٢.) نفسه : ١١٠/١ .

٧٣.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٢٤٧/٢ .

٧٤.) القيود الوافية ، ص٣٧٢ .

٧٥.) ينظر : كتاب سيبويه ، ٣٤٤/٤ ، والمقتضب ، ١٠٠/١ ، والتكملة ، ص ٥٧٩ .

٧٦.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي ، ٦٧٧/١ .

٧٧.) القيود الوافية ، ص٢٧٩ .

٧٨.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٦٧/٢ .

٧٩.) كتاب سيبويه : ٣٠٣/٤ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٢٦٠/٢ .

٨٠.) القيود الوافية : ٣١٥ .

٨١.) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٣٥٢/٢ .

٨٢.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٣٩١/١ .

٨٣.ديوان الأدب : ١٣٩/٢ ، وينظر : دقائق التصريف (المؤدب) :٦١ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١٥٧/١ ، واقتطاف الأزاهر (أبو جعفر الأندلسي) : ٧٧ .

٨٤.) القيود الوافية : ١٧٧ .

٨٥.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٤٤٤/١ .

٨٦.) ينظر : الشافية في علم التصريف : ٣٣/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين : ٣٣٩/١ .

٨٧.) القيود الوافية : ١٩٧ .

٨٨.) شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١/ ٢٣٣ .

٨٩.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٢٧٣/١ .

٩٠.) العين : ٢٩٦/٦ .

٩١.) كتاب سيبويه : ٣٨٠/٤ .

٩٢.) القيود الوافية : ١٣٦ .

٩٣.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٣٠٨/١ .

٩٤.) ينظر : القيود الوافية : ١٤٨ .

٩٥.) شرح شافية ابن الحاجب للفسوي : ٦٠١/١ .

٩٦.) شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١٤٠/٢ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢٩٠/٥ .

٩٧.) القيود الوافية : ٢٥٣ .

المصادر والمراجع

١- الاغراب في جدل الاعراب ، ولمع الإدلة عبد الرحمن كمال الدين بن محمد بن سعيد الانباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٣٧هـ - ١٩٥٧ م .

٢-الاقتراح في أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : عبد الحكيم عطيّة ، راجعه وقدم له : علاء الدين عطيه ، ط٢ ، دار البيروتي ، مصر، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م .

٣- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر ، أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني البيري الأندلسي (ت٧٧٩هـ) ، تحقيق : عبدالله حامد النمري ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .

٤- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركائه .

٥- تصحيح الفصيح وشرحه ، أبو محمد عبدالله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان (ت٣٤٧هـ) ، تحقيق : د. محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله المرادي المالكي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، ط١ ، دار الفكر العربي ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .

٧- التعريفات ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، تحقيق : جماعة من العلماء ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٨- التكملة ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٩- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ) ، ط٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر .

١٠- دقائق التصريف ، أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت٢٢٨هـ) ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، ط١ ، دار البشائر للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

١١- رسالة الحدود ، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، نشر بالمكتبة الشاملة : ١٤٣١هـ .

١٢- الشافية في علم التصريف ، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين الكردي المالكي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : حسن أحمد العثمان ، ط١ ، المكتبة المكية ، مكة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

١٣- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، مطابع مقهوي ، ١٣٩٤هـ - ١٠٧٤م .

١٤- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) ، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي نجم الدين (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محي الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

١٥- شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) ، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي ركن الدين (ت٧١٥هـ) ، تحقيق : د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ، ط١ ، مكتبة الثقافة الدينية ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

١٦- شرح شافية ابن الحاجب (الفسوي) ، كمال الدين محمد بن معين الدين الفسوي (ت١١٣٤هـ) ، تحقيق : د. محمد محمود محمد صبري الجُبّة ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨ .

١٧- شرح شافية ابن الحاجب ، الخضر اليزدي (ت٧٢٠هـ) ، تحقيق : حسن أحمد الحمد العثمان ، ط١ ، مطبعة روح الأمين ، قم ، إيران ، ١٤٣٣هـ .

١٨- شرح المفصل (ابن يعيش) ، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : د. إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

١٩- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٢٠- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، ط٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٢١- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، فتحي عبد الفتاح الدجنى ، ط١ ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٤

٢٢- القياس في النحو العربي - نشأته وتطوره ، د. سعيد جاسم الزبيدي ، ط١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٧م .

٢٣- العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي - د. إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .

٢٤- القيود الوافية في شرح الشافية ، محمد معين الدين بن كمال الدين الفسائي (ت١١٢٤هـ) ، تحقيق : د. علي عباس عليوي الأعرجي ، ط١ ، دار المتقين ، بيروت ، لبنان ، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م .

٢٥- الكتاب ، أبو شبر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٢٦- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق إبراهيم بن السراي بن سهل الزجاج (ت٣١١هـ) ، تحقيق : عبد الجليل عبد شلبي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ .

٢٧- معاني القراءات للأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ) ، ط١ ، مركز البحوث في كلية الآداب ، السعودية ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

٢٨- معجم ديوان الأدب ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي (ت٣٥٠هـ) ، تحقيق : د. أحمد مختار عمر ، مراجعة : د. إبراهيم أنيس ، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

٢٩- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

٣٠- الممتع الكبير في التصريف ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الخضرمي الإشبيلي المعروف بأبن عصفور (ت٦٦٩هـ) ، ط١ ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٦ .

٣١- مُنتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، الإمام جمال الدين عثمان بن عمرو المالكي المعروف بأبن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .